

## مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات

بعض قادة الثورة : الرئيسين بن يوسف بن خدة وعلي كافي .

د. صحراوي عبد القادر

جامعة سيدي بلعباس

يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله وحرية، وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة، وأنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج، كما أنه أمد الجبهة بهياكل تنظيمية ملائمة لوضع المعركة المسلحة، وحدد الأهداف والوسائل النضالية في بيان سياسي مهم. وهكذا يذكرنا تاريخ 20 أوت 1956 بإحدى أعظم فترات تاريخنا المجيد، لكونه يرتبط بالجلسات التقييمية الأولى التي عقدتها جبهة التحرير الوطني بعد عامين من الكفاح المسلح. ونحن إذ اخترنا الحديث عن مؤتمر الصومام، فإننا نريد أن نبرز إحدى أعظم صفحات تاريخنا المجيد ونرد الجميل إلى العظماء الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر 1954، سواء الذين استشهدوا في ساحات المعارك أو أولئك الذين واصلوا الجهاد بعد الاستقلال في إطار بناء الدولة الجزائرية الحديثة. وليس هناك أفضل من تحدث عن مؤتمر الصومام 1956 كالذين قادوا الثورة التحريرية، وعاشوا أحداثها. وضمن هذا السياق، نتناول شهادتين لقائدين ميدانيين عن مؤتمر الصومام هما علي كافي قائد الولاية الثانية في سنة 1957، وبن يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة إبان الثورة التحريرية، ومن خلال هاتين الشهادتين نحاول أن نظهر تطابق نظرة القائدين حول مؤتمر الصومام، على الرغم من اختلافهما حول دور قائد عظيم آخر هو عبان رمضان، ويجدر بنا قبل التعرض للشهادتين، إبراز الظروف التي انعقد فيها المؤتمر وأهم القرارات التي خرج بها.

1. ظروف انعقاد مؤتمر الصومام وقراراته:

تطورت جبهة التحرير الوطني مع تصاعد الكفاح المسلح وانتشار الثورة في كل مناطق التراب الوطني، فأصبحت منظمة سياسية عسكرية تضم كل العناصر الوطنية المؤمنة

بالاستقلال. وبعد مرور عامين على اندلاع الثورة المسلحة التي تطورت بسرعة وتبتمها الجماهير ولاسيما في الريف، كان على القادة العسكريين والسياسيين أن يجدوا صيغة تنظيمية تلبي الحاجيات الحقيقية للمرحلة، وتستجيب لطبيعة المعركة على الصعيدين السياسي والعسكري. وهكذا عقد في 20 أوت 1956 بوادي الصومام مؤتمر وطني لتقييم سنتين من الكفاح ووضع قواعد وهياكل تنظيمية لجهة التحرير الوطني، وإعطاء بعد دولي للثورة الجزائرية إثر المشاركة في لقاء باندونغ والأمم المتحدة في سنة 1955<sup>(1)</sup>.

لقد انعقد مؤتمر الصومام في أعقاب الهجومات الكاسحة في الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 ضد مراكز العدو، والتي أحدثت هزة بسيكولوجية عنيفة في صفوف الفرنسيين، وأدت إلى التحام الشعب الجزائري حول ثورته. كما انضم إلى جبهة التحرير الوطني العديد من المناضلين من مختلف التيارات السياسية المترددة. فبين خريف 1955 وربيع 1956 انضم إلى الجبهة أعضاء من اللجنة المركزية وأعضاء من حزب فرحات عباس وجمعية العلماء<sup>(2)</sup>. وتمخضت عن هذه الاستراتيجية الوحدوية نتائج ملموسة بحيث اتسعت قاعدة جبهة التحرير الوطني وتعززت صفوفها. وأمام إصرار الحكومة الفرنسية على سياستها الإبادية للشعب الجزائري لم يكن أمام جبهة التحرير الوطني أي خيار سوى مواصلة الحرب لإحباط مناورات غي مولي "Guy Mollet" وإفشاء خطة سلامة المزيف<sup>(3)</sup>.

إن هذه الظروف والحصار الاستعماري المستمر لمختلف مناطق البلاد، جعل قادة الثورة مثل عبان رمضان والعربي بن مهيدي أكثر إصرارا على عقد المؤتمر. فبعد تغيير المكان عدة مرات، استقر الرأي على عقده في قرية افري الواقعة على الضفة اليسرى من واد الصومام، ووردت في محضر الجلسة الأولى قائمة بالحاضرين تضم العربي بن مهيدي، عبان رمضان، عمراو عمران، كريم بلقاسم، زيغود يوسف ولخضر بن طوبال كمساعد لزيغود يوسف، وحضر المؤتمر أيضا بعض مساعدي قادة الولايات كالرئيس علي كافي وغيره، وتغيب مصطفى بن بولعيد عن منطقة الأوراس النمامشة وسي الشريف ممثل الجنوب الذي اعتذر عن غيابه بعد أن أفاد الاجتماع بتقريره<sup>(4)</sup>. أما البعثة الخارجية لجهة التحرير الوطني فأرسلت من جهتها تقريرا سياسيا كتبه آيت أحمد وامحمد يزيد، اقترحت

فيه على الصعيد التنظيمي قيادة من 12 عضوا تتألف من قادة المناطق الستة وستة من أعضاء هذه البعثة الخارجية<sup>(5)</sup>.

قدم قادة الأقاليم تقاريرهم حول الوضع السياسي والمادي لجهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني، ثم انتقل المشاركون إلى دراسة مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر. وبعد جلسات كثيرة، خرج المؤتمر بالعديد من القرارات منها تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بعد أن أحدثت جبهة التحرير الوطني الولاية السادسة، وتقسيم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى أقسام. واعتبرت مدينة الجزائر وضواحيها منطقة مستقلة وأصبحت مقر قيادة جبهة التحرير الوطني<sup>(6)</sup>. وقام المؤتمر بتعيين جهازي إدارة الجبهة وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يتألف من 34 عضوا، 17 عضوا رئيسيا و17 عضوا إضافيا، وهو عبارة عن هيئة قيادية عليا للثورة ويضطلع بدور البرلمان للجبهة، أما لجنة التنسيق والتنفيذ فقد حددت المسؤوليات على أساس التدرج في سلم المراتب وتنظيم جيش التحرير الوطني انطلاقا من المجموعة وانتهاء بالكتيبة<sup>(7)</sup>.

هذا وتم التصويت على مبدئين أساسيين هما: أولوية العمل السياسي على العمل العسكري والداخل على الخارج، فالمبدأ الأول مكرس عالميا وفي جميع الثورات. أما المبدأ الثاني فطبيعي جدا بسبب ما تتحمله الجبهة الداخلية وما يتعرض له الشعب الجزائري من ضغوط وإبادة. وي طرح المؤتمر أيضا مسألة المفاوضات ويحدد شروط وقف إطلاق النار سياسيا وعسكريا. وتتضمن الشروط السياسية الاعتراف بالأمة الجزائرية واستقلالها وإطلاق سراح المعتقلين والاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الجزائري. أما الشروط العسكرية فيتم تحديدها لاحقا. وتضمنت أرضية مؤتمر الصومام محاور أخرى تخص وسائل العمل والدعاية والدولة الجزائرية وطبيعتها، أضف إلى ذلك مسألة الأقليات الموجودة بالجزائر وتنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا وأخيرا السياسة الدولية لجهة التحرير الوطني<sup>(8)</sup>. ونحاول بعد هذا العرض، تقديم شهادة الرئيسين علي كافي وبن يوسف بن خدة.

## 2. شهادة الرئيسين علي وكافي بن يوسف بن خدة:

ولد الرئيس علي كافي في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المكان المسى بـ "مسونة" بولاية سكيكدة، وهو من عائلة ريفية محافظة تنتمي إلى الزاوية الرحمانية. وكانت أسرته ثرية لدى جيلين كاملين قبل أن يقلص ثراؤها بعد ذلك. وقد عرف والده الشيخ الحسين الذي استشهد في سنة 1959 بورعه وتقواه. وحفظ علي كافي القرآن الكريم على يد والده ثم التحق في عام 1946 بمعهد الكتانية بقسنطينة ومن ثم إلى جامع الزيتونة في سنة 1950. وبسبب نشاطه السياسي هناك والضغط الاستعماري، عاد إلى الجزائر، لكن السلطات الاستعمارية قبضت عليه وسجنته بسكيكدة مدة 6 أشهر. وعلى إثر إطلاق سراحه اشتغل معلما، وفي نهاية نوفمبر 1954، التقى الشهيد ديدوش مراد بسكيكدة، ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955، واشتغل مباشرة مع الشهيد زيغود يوسف وكلف بتحصير 20 أوت 1955، كما شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، وفي 1956 عين قائدا عسكريا لها، قبل أن يرقى إلى عقيد مسئول عن نفس الولاية<sup>(9)</sup>.

تقلد علي كافي العديد من المسؤوليات السياسية والديبلوماسية مثل تعيينه ممثلا لجهة التحرير الوطني في القاهرة في 1961، ثم تواصل نشاطه الديبلوماسي في بيروت 1963، دمشق 1966، طرابلس 1970، وتونس 1975، وفي سنة 1990 أنتخب أمينا عاما لمنظمة المجاهدين، ثم عضوا في المجلس الأعلى للدولة في يناير 1992 ورئيسا له في 02 جويلية 1992. وبذلك فإن حياة علي كافي هي نضال مستمر لأكثر من 50 سنة، وخلالها شهد العديد من الأحداث والتطورات من أهمها انعقاد مؤتمر الصومام الذي نقدم شهادته حوله. فبعد أن ذكر باللقاءات التي تمت بين ممثلي المنطقة الثالثة المنظمة للمؤتمر والمشاركين، والتي يشير من خلالها إلى مشاركته ضمن وفد الولاية الثانية وقربه من زيغود يوسف واختيار مكان وسط لعقد المؤتمر وهو وادي الصومام. ويقول علي كافي أن المخاطر حالت دون حضور كل الوفود إلى المؤتمر، ناهيك عن المشاكل التي كانت تعانها بعض الولايات كالولاية الأولى إثر استشهاد مصطفى بن بولعيد. أما بالنسبة لجماعة الخارج فقد

رفضت الحضور لأسباب بقيت مجهولة إلى حد الآن، مع العلم أن بن مهيدي هو الذي كان مكلفا بالاتصال بأفرادها<sup>(10)</sup>.

وبخصوص قرارات المؤتمر لا تعدو شهادة الرئيس علي كافي أن تخرج عن القرارات العامة المتخذة في الصومام، إلا أنه يشير أن أغلبية الثوريين العسكريين كانوا مقتنعين بأن الثورة ستطول، بينما رأى السياسيون عكس ذلك، إذ أكدوا بأن العمليات العسكرية ستنتهي في مطلع سنة 1957. ويرى علي كافي أن تكريس العمل السياسي على حساب العمل العسكري والداخل على الخارج هدفه القضاء على الثوريين الحقيقيين وفرض فكرة التفاوض، مع العلم يقول الرئيس أن عبان رمضان هو الذي اقترح فرحات عباس والشيخ عباس بن الشيخ الحسين عضوين أساسيين في مجلس الثورة. ويركز كذلك على الذين تحملوا أعباء الثورة وهم سكان الريف، وليس محترفي السياسة والانتهازيين. ويواصل بالقول أن التاريخ أثبت أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرح كبير وأليم في صفوف الثورة بين منتم للجبهة وآخر للجيش، إضافة إلى تكريس الخلافات بين الداخل والخارج<sup>(11)</sup>.

يصف علي كافي مؤتمر الصومام بالحدث التاريخي العظيم، ويذكر أنه تبني تقرير المنطقة الثانية الذي اعتبر أرضية أساسية للنقاش خاصة فكرة المجالس الشعبية. وبعد عرضه لبعض القرارات العسكرية، يتساءل الرئيس هل يمكن اعتبار الصومام مؤتمرا أو اجتماعا أو لقاء قيادات؟ ثم لماذا اختيرت الجزائر العاصمة مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ بدل الجبال الجزائرية حيث الأمن ووسائل العمل الثوري، ناهيك عن معاشة جيش التحرير والجماهير الريفية. ويذكر علي كافي قضية الطائرة الوهم، التي طلب بخصوصها العربي بن مهيدي وزيفود يوسف منه التحرك فوراً لانتظارها، كونها محملة بالأسلحة. وعندما أثار الرئيس هذه القضية أثناء إحدى زيارته لتونس، ذكر له انه لم يكن هناك أي تخطيط لإنزال حمولة طائرة من الأسلحة. ويذكر أن بن مهيدي قال لزيغود: "سنتقابل عن قريب في شارع إيزلي في نهاية هذه السنة أو مطلع 1957 إن شاء الله للاحتفال بالنصر"، ويستشف علي كافي من هذا القول ظهور تيار للتفاوض مع الاستعمار الفرنسي، كل هذا

جعل زيغود يقول: "لا ريب أننا سنحصل على الاستقلال، ولكن الثورة انتهت"، هذا القائد الذي استشهد في 25 سبتمبر 1956. هذا ويشير علي كافي أيضا إلى كيفية تطبيق الولاية الثانية لقرارات مؤتمر الصومام، ويشير في شهادته أيضا إلى دور عبان رمضان في المؤتمر وبعده<sup>(12)</sup>.

يرى علي كافي أن عبان رمضان كان يريد بسط سلطته على الثورة، وتجريد الوفد الخارجي من هذه المسؤولية، ليتحول أعضاؤه إلى مجرد مكلفين بمهمة. وبعد وضع الأحداث في إطارها التاريخي، يذكر أن عبان رمضان كان مناضلا في حزب الشعب، إلا أنه قدم إلى المؤتمر حاملا معه حسابات ولهذا جاء برفقة العربي بن مهيدي. كما يذكر بتأكيد عميروش وكريم بلقاسم وبن طوبال وجود علاقات بين عبان وفرنسا عن طريق فتح قنوات مع العدو، وأشيع أنه محكوم عليه بالإعدام من طرف الثورة. إلا أن الرئيس يشير أن الكثير من القادة دون أن يسميهم ينفون ما كان يشاع حول عبان عن أنه على مشارف خيانة أو هو محكوم عليه بالإعدام. وفي نفس الوقت يشير إلى الاتصالات بين عبان والعدو من دون أن يكشف بها زملاؤه. ولذلك استدرج إلى المغرب حيث أعدم<sup>(13)</sup>.

ولا تختلف حياة الرئيس بن يوسف بن خدة النضالية عن حياة الرئيس علي كافي، فقد ولد في مدينة البرواقية بولاية المدية يوم 23 فبراير 1920، وهو ابن قاض، درس في المدرستين القرآنية والفرنسية، وخلال الدراسة الثانوية تعرف على الأمين دباغين، سعد دحلب، عبان رمضان، علي بومنجل وامحمد يزيد، وإثر نجاحه في البكالوريا التحق بكلية الطب التي تحصل منها على شهادة الصيدلة. ثم التحق بحزب الشعب في سنة 1942، وقبض عليه بتهمة الفرار من التجنيد، وأطلق سراحه بعد 8 أشهر. وعين الرئيس عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في سنة 1947 ثم أمينا عاما خلال سنتي 1951-1952. وعلى اثر سجنه في نوفمبر 1954 إلى ماي 1955، التحق بجهة التحرير الوطني وأصبح مساعدا لعبان رمضان بالجزائر العاصمة، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1956، وقد نجا بأعجوبة من يد المظلمين. وقام بعد ذلك بمهام عديدة باسم الجهة في كل من الدول العربية في 1957-1958، يوغسلافيا،

لندن في 1958، أمريكا اللاتينية سنة 1960، وأخيرا في الصين. كما عين في أوت 1961 رئيسا للحكومة المؤقتة، وأنهى المفاوضات مع فرنسا ليعلن بعد ذلك وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. إلا أنه عاش ظروفًا صعبة في أزمة صيف 1962، وفضل الانسحاب إراديا تفاديا لإراقة الدماء. وبسبب مواقفه السياسية، فرضت عليه الإقامة الجبرية في 1976، ثم أسس حركة "الأمة" إثر تكريس التعددية الحزبية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. وأتبع ذلك بحل حركته وتأسيس التضامن مع الشيخ أحمد سحنون تنديدا بالوضع الاستثنائي بعد 1992، وقد عانى من المرض طويلا إلى غاية وفاته في 04 فبراير 2003<sup>(14)</sup>.

عاش الرئيس بن يوسف بن خدة حياة نضال طويلة وحضر العديد من اللقاءات والمؤتمرات، يعتبر مؤتمر الصومام الذي نقدم شهادته حوله من أعظمها. فبعد التذكير بالظروف الوطنية والدولية التي سبقت انعقاد المؤتمر، يشير إلى إرسال عبان رمضان لسعد دحلب إلى الولاية الثانية للقاء زيغود يوسف، هذا الأخير الذي شارك عبان فكرة عقد لقاء بين مسئولي جبهة التحرير الوطني. ويذكر بالتحاق بن مهدي في ماي 1956 بالجزائر، في الوقت الذي تجهل فيه الأسباب التي منعت الوفد الخارجي عن الحضور. وفيما يتعلق بقرارات مؤتمر الصومام، لا يأل الرئيس بن خدة جهدا في تقديمها بالتفصيل، وهو ما ذكرناه آنفا. غير أنه يذكر باستياء فتحي الذيب وجمال عبد الناصر من جراء التلميح في أرضية مؤتمر الصومام، إلى أن الثورة الجزائرية لا تخضع لا للقاهرة ولا للندن ولا لموسكو ولا لواشنطن<sup>(15)</sup>.

ويرى بن خدة أن مؤتمر الصومام مآل الفراغ الإيديولوجي والسياسي عن طريق تحديد الأهداف الاستراتيجية للحرب، كما أنه زود مناضلي وإطارات جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج بمعالم توجيهية لمواصلة الكفاح. ويؤكد على شرف الثورة الجزائرية التي لم تشهد أي انحراف ضد الأقليات، فلم تتعرض المعابد أو الكنائس لأية محاولة تدنيس طيلة السبع سنوات والنصف من الحرب وهذا هو وجه آخر لتسامح الإسلام. وفي تقييمه للمؤتمر يشير إلى غياب بعض القيادات واعتراض بن بلة على تواجد بعض الشخصيات في المجلس الوطني للثورة الجزائرية مثل المركزيين والعلماء. كما لم يقيم المؤتمر بتقييم دقيق

للوّضع العسكري مكتفيا بحصيلة لنشاطات كل ولاية. غير أنه يشير إلى أن الرجال المقاتلين المطاردين من طرف الاستعمار الفرنسي بمختلف أجهزته، ما كان بإمكانهم إعداد إستراتيجية عسكرية مستقبلية، ومع ذلك فقد نظم الجيش وتواصلت المعركة المسلحة. ويواصل الرئيس بالتأكيد على دور عبان رمضان والإعانة الثمينة التي قدمها له العربي بن مهيدي. ويعلمنا أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي ضبطت النص النهائي لأرضية الصومام، الذي أرسلت نسخة منه إلى الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، ونشرت هذا البرنامج في العدد الخاص لصحيفة المجاهد الذي صدر في أول نوفمبر 1956 بمناسبة الاحتفال بعيد الميلااد الثاني للثورة<sup>(16)</sup>.

ويخصص الرئيس بن خدة في شهادته حيزا كبيرا للحديث عن منطقة الجزائر المستقلة كما تقرر في مؤتمر الصومام، مبرزا الدور الرائد للعربي بن مهيدي وعبان رمضان فيها. وتعتبر شهادة الرئيس بن خدة عن عبان رمضان ردا قاطعا وصريحا على ما قدمه الرئيس علي كافي في مذكراته. ويذكر بمسار عبان التعليمي والنضالي وتدرجه في المناصب السياسية في صفوف حزب الشعب الجزائري وقيام الاستعمار الفرنسي بسجنه في العديد من المرات، كما كلف بتسيير الجزائر العاصمة فوجه نداء إلى المركزيين والعلماء للالتحاق بالثورة، ويرى عبان أن هذا انعكاسا للمجتمع الجزائري ودفعة أخرى للثورة نحو تحقيق الاستقلال. ويشير الرئيس أن سمعة عبان الآخدة في التصاعد أثارت الرعب في نفوس بعض العناصر دون أن يحددها. وفيما يتعلق بأولوية العمل السياسي على العسكري، يبين أن هذه الفكرة ليست فكرة عبان بمفرده وإنما هي فكرة جميع المشاركين في المؤتمر. ويدافع صاحب هذه الشهادة عن عبان وينفي عنه النزعة الجهوية والاستبعاد بالرأي، ويؤكد أن هدفه الأسمى كان يتمثل في وحدة جميع الجزائريين لمواجهة العدو<sup>(17)</sup>.

وفي رده على الرئيس علي كافي كذلك، يؤكد أن القرارات المتخذة في مؤتمر الصومام لم يفرضها عبان، كما يعتبر شهادة علي كافي مجرد قيل وقال وإشاعات تلقي المسؤولية على الآخرين بدلا منه أي علي كافي. كما يرى في ذلك ذاتية تحول دون القيام بعمل مؤرخ يحتاج إلى دلائل حيادية ملموسة لتدوين التاريخ. فهو أي علي كافي استقى معلوماته من قادة



يعرف عنهم عداؤهم لعبان رمضان. ويبقى هذا الأخير في نظر الرئيس بن خدة وهي من دون شك نظرة أغلبية الجزائريين مناضلا أجهد نفسه في سبيل استقلال الجزائر<sup>(18)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن شهادة الرئيس علي كافي وبن يوسف بن خدة ذات قيمة تاريخية كبيرة، سواء تعلق الأمر بمؤتمر الصومام أو بشخصية ودور عبان رمضان. ذلك أنها أي الشهادة إسهام في إعادة الاعتبار لتاريخ ثورتنا المجيدة من قائدين ميدانيين، عاشا أحداث المعركة المسلحة وأبليا فيها بلاء حسنا، رغم اختلاف نشاطهما العسكري والسياسي، علما بأن كليهما وصلا إلى أعلى مراتب السلطة والحكم. فقد تولى بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأصبح علي كافي قائدا للولاية الثانية أثناء حرب التحرير ورئيسا للمجلس الأعلى للدولة في سنة 1992. ومما لا شك فيه أن الإكثار من شهادات قادة الثورة وأبطالها هو الذي سيفضي إلى كتابة تاريخ ثورتنا المباركة العظيمة، ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

### الهوامش:

- (1) وزارة الإعلام والثقافة، "كيف تحررت الجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص72.
- (2) بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، الجزائر، دار النعمان، 2004، ص62.
- (3) نفسه، ص64.
- (4) نفسه، ص60-70.
- (5) محمد حربي، الجزائر 1954-1962، جهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قبصر داغر، بيروت، دار الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، 1983، ص147.
- (6) نفسه، ص 135-154؛
- (7) -Ageron(C.R), La guerre d'Algérie et les Algériens, 1954-1962, Paris, Armand Colin, 1997, p.96.
- (8) بن يوسف بن خدة، المرجع نفسه، ص 70-72.
- (9) نفسه، ص 73-74.
- (10) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، الجزائر، دار القصبية للنشر، ص 15-17.
- (11) نفسه، ص 17، 100-102.
- (12) نفسه، ص 103-104.
- (13) نفسه، ص 105-116.

- 
- (13) نفسه، ص 121-123.
- (14) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 389-391.
- (15) نفسه، ص 69-74.
- (16) نفسه، ص 75-77.
- (17) نفسه، ص 78-93.
- (18) نفسه، ص 93، 54، 94.